الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة كوفيد-19 _ دراسة تحليلية

The Algerian economy is facing COVID-19- an analytical study

فضيلة فني، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة،
fadila.fenni@univ-biskra.dz
رفيعة دبابش، مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة،
rafiaa.debabeche@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/08 تاريخ القبول: 2022/03/28 تاريخ النشر: 2022/06/03

ملخص: هدفت هذه الدراسة الى بيان الآثار الإقتصادية لأزمة كوفيد-19على الإقتصاد العالمي عامة وعلى الإقتصاد الجزائري خاصة، والوقوف على أهم الإصلاحات التي جاء بها قانوني المالية الجزائري لسنتي2021 و2022 في ظل تفشي الوباء، وقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذى من خلاله حاولنا تحليل المعطيات المتوفرة للتعرف أكثر على أهم الإختلالات الاقتصادية التي سببتها الجائحة على الإقتصاد الجزائري، وأهم ما خلصت إليه الدراسة أن الأزمة الصحية أدت الى تذبذب وتراجع مختلف الأنشطة الإقتصادية في ظل انخفاض أسعار النفط الذى يكاد يكون المورد الوحيد للإقتصاد الجزائري .

الكلمات المفتاحية : كوفيد-19 ؛ مؤشرات الإقتصاد الوطني ؛ قانون المالية 2022.
تصنيف JEL: I12،E50، N1

Abstract: This study aimed to explain the economic effects of the Covid-19 crisis on the global economy in general and the Algerian economy in particular, and to stand on the most important reforms brought by the Algerian Finance Law for the years 2021 and 2022 in light of the outbreak of the epidemic. To learn more about the most important economic imbalances caused by the pandemic on the Algerian economy, and the most important finding of the study is that the health crisis led to fluctuation and decline of various economic activities in light of the drop in oil prices, which is almost the only resource for the Algerian economy.
keyword: COVID-19; the national economy; Finance Law 2022.
JEL classification code : I12,E50,N1

المؤلف المرسل: فضيلة فني،
الإيميل: fadila.fenni@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

في ظل الإغلاق العالمي الذى فرضته مختلف دول العالم أمام الإجتياح الكبير لوباء كوفيد-19، والذى رافقه شل مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على عدة أصعدة غرق العالم في أزمة غير متوقعة ، نتج عنها انكماش غير مسبوق للاقتصاد العالمي في التاريخ الحديث، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 3.5% سنة 2020 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي. بالمقابل التأثيرات الإقتصادية على الدول النامية كانت أكبر والجزائر كباقي دول العالم تعاني من آثار هذه الجائحة والتي تزامنت مع انهيار أسعار النفط . من هنا يمكننا طرح الإشكال التالي:ماهي التأثيرات التي خلفتها جائحة كورونا على الإقتصاد الجزائري وماهي الإصلاحات المنتظرة في ظل تفشي الوباء ؟

للاجابة على الاشكالية ، سنحاول في هذه الورقة أن ندرس أولا الآثار الرئيسية لوباء كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي العالمي، ومن ثم التعرض لأهم التأثيرات التي خلفتها الجائحة على مؤشرات الإقتصاد الجزائري وأهم الإجراءات المستقبلية التي قررت الحكومة الجزائرية اتخاذها .

2.ما هو فيروس كورونا؟

واسمه العلمي Covid-19 ، هو مرض معدي ناتج عن سلالة من فيروس كورونا تسمى SARS-CoV-2 ومن اسمها(كورونا) الذى يشير الى تاج البروتينات المحيطة بها ، هي جزء من عائلة كبيرة من الفيروسات ، تكون سببًا لمجموعة من الأعراض تتراوح من نزلات برد بسيطة الى عدوى تنفسية حادة قادرة على التسبب في وفاة المصاب، مع معدل وفيات يعتمد غالبا على عمر المصاب. أكثر أعراضه شيوعًا هي الحمى والسعال وصعوبة التنفس (P.Kabaka, 2020). ظهر المرض في الربع الأخير من عام 2019 في مدينة ووهان بوسط الصين، و نظرًا لانتشاره القوي في جميع أنحاء العالم صنف covid-19 **كوباءً** من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO). يعتمد تشخيصه بشكل أساسي على اختبار RT-PCR أو على الصور الرئوية التي تم إجراؤها باستخدام التصوير المقطعي المحوسب. تتراوح فترة الحضانة عادة ما بين يومين إلى أربعة عشر يومًا بمتوسط خمسة أيام. فيما يتعلق بالوقاية فإن غسل اليدين بشكل متكرر ، وتطبيق تدابير الحجر الصحي، وكذلك ارتداء الأقنعة الطبية من شأنه الحد من إنتشار الفيروس.

3.الآثار الإقتصادية لجائحة كورونا على الإقتصاد العالمي :

تعتبر الصين أكبر مستورد للمواد الخام في العالم، وثاني أكبر اقتصاد في العالم (تمتلك حوالي 16 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، كما تعتبر ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم. في الواقع اليوم وعلى عكس ما كان عليه قبل 17 عامًا ، تحتل الصين مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية فوفقًا لإحصاءات البنك الدولي زادت حصة الصين من التجارة العالمية من 5٪ في عام 2003 إلى ما يقرب من 14٪ في عام 2019 (J.RefkSelmi, 2020)

غير أنه في الشهرين الأولين من عام 2020 مقارنة بعام 2019 ، انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي الصيني ومبيعات التجزئة بنسبة 13.5٪ و 20.5٪ على التوالي ، وهو انخفاض لم تشهده منذ حوالي 30 عامًا. كما تشير البيانات الأخيرة عن الصين إلى انخفاض كبير في أداء الأنشطة الصينية حيث انخفض مؤشر الإنتاج الصيني (PMI) بنحو 22 نقطة في فبراير 2020. ويرتبط هذا المؤشر ارتباطًا وثيقًا بالصادرات مما يعني ضمنياً انخفاض صادرات الصين (Kuma, 2020, p. 20).

ويشير تقرير (UNCTAD، 2020) إلى أنه إلى جانب آثاره على حياة الإنسان ، فإن Covid-19 أثر بشكل كبير ليس فقط في تباطؤ الاقتصاد الصيني ، ولكن أيضًا في الاقتصاد العالمي، نظرًا لأن الصين أصبحت النقطة المركزية للتصنيع ومركزًا لعمليات التجارة العالمية .

وبالتالي ، من خلال زعزعة استقرار الاقتصاد الصيني كان لوباء Covid-19 تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي العالمي ، وشعرت الدول الأفريقية بقوة بالآثار الناجمة عن انقلاب اقتصاداتها (فهي مصدر للمواد الخام ومستفيدة من التمويل الخارجي). بحلول مارس 2020 وصل الوباء إلى أكثر من 30 دولة في القارة الأفريقية ، مما تسبب في تأثير اقتصادي كبير وفقًا للجنة الاقتصادية الأفريقية (ECA). وفعليا أعلنت عدة دول أفريقية إغلاق حدودها البرية والبحرية والجوية. وقد كان انتشار كوفيد -19 سريع للغاية لدرجة أنه اعتبارًا من 9 أبريل 2020 وصل الوباء الى 43 دولة في المنطقة مع الدول الأكثر تضررًا في المقدمة: جنوب إفريقيا والكاميرون وبوركينافاسو. ويقدر الدكتور Panos Kouvelis مدير مركز Boeing

في جامعة واشنطن في سانت لويس انتكاسة للإقتصاد العالمي قدرها 300 مليار دولار وقد توقع عامين من الركود.

وفي التالي التركيز بشيء من التفصيل على أكثر القطاعات تأثرا :

1.3. تدهور أسعار النفط :

شهدت السوق العالمية للنفط عاما استثنائيا سنة 2020 في ظل التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد-19 ،الذي أدى إلى انخفاض في مستويات الطلب على النفط بلغت9.7 مليون برميل يوميا ليصل إلى 90.3 مليون برميل في اليوم في المتوسط في ظل انتشار حالات الإغلاق والتباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إزاء هذه التطورات اتفقت دول الأوبك بالتعاون مع الدول المصدرة الرئيسة للنفط من خارج المنظمة في إطار "اتفاق أوبك" على تقليل المعروض النفطي وتخفيف الضغوطات السعرية في ظل التراجع الكبير لمستويات الطلب تزامنا مع حالات الإغلاق الكلي والجزئي واسعة النطاق الممتدة عالميا. بناء عليه، تم الاتفاق على مسار زمني ممتد لأجل24 شهرا لخفض كميات الانتاج النفطي يبدأ في شهر ماي 2020ويستمر حتى شهر أفريل من عام 2022 تم في إطار هذا الاتفاق التوافق على خفض الانتاج بواقع10 مليون برميل يوميا في المرحلة الأولى(الفترة ماي –جوان 2020)، يعقب ذلك خفض بواقع 8 مليون برميل يوميا في المرحلة الثانية (جويلية –ديسمبر) 2020 ، ثم خفض بواقع 6 مليون برميل يوميا في المرحلة الثالثة (جانفي 2021 وحتى أفريل2022)خفف اتفاق خفض الإنتاج علاوة على التحسن النسبي للنشاط الاقتصادي في النصف الثاني من عام2020 مقارنة بالنصف الأول نسبيا من حدة التراجع في الأسعار العالمية للنفط في عام 2020 ، حيث سجل متوسط سلة خامات أوبك مستوى 41.47 دولارا للبرميل في عام 2020مقابل 64.04 دولارا للبرميل في عام 2019 أي بانخفاض بلغت نسبته 35.8 في المائة (OPEC، 2021).

وفيما يلي الأسعار الفورية لخام برنت في ربع السنوي لسنتي 2020 و2021 وتوقعات سنتي 2022 و2023.

شكل رقم (01):السعر الفوري لخام برنت في الربع السنوي(السعر بالدولار للبرميل الواحد)

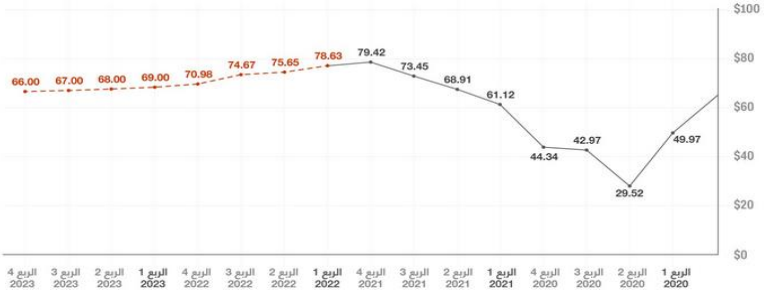

المصدر: تقرير"توقعات الطاقة قصيرة لمدى"لشهر يناير 2021 الصادر عن وكالة الطاقة الدولية

من خلال الشكل نلاحظ أن سعر خام البرنت قد عرف أكبر إنخفاض له في الربع الثاني من سنة2020 إذ بلغ 29.52 دولار للبرميل الواحد وهذا تزامنا مع إشتداد الأزمة الصحية، لكنه بدأ يتعافى تدريجيا ليصل إلى 79.42 دولار للبرميل الواحد في الربع الأخير من سنة 2021 مما يدل على نجاعة الإجراءات المتخذة من طرف الأوبك، كما أن توقعات الأسعار لسنتي 2022 و2023 تدل على أن الأسعار ستعرف استقرار جزئي وذلك بسبب القدرة على التعايش مع الوضع الحالي.

2.3. أسواق السلع الدولية :

تباينت أسعار السلع في الأسواق الدولية طبقا لمدى درجة ارتباطها بالجائحة فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار المواد الأساسية المرتبطة بالأغذية والصناعات الطبية والأدوية والمعقمات (Al-Harash N.، 2020، صفحة 09)، حيث سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية إرتفاعا قدره 3.15% في سنة 2020 مقارنة مع سنة 2019، كما سجل إرتفاعا آخر سنة 2021 قدره 28.23 % مقارنة مع سنة 2020 وهذا ما أثر كثيرا على مستوى معيشة الأفراد مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر في العالم.وكان ذلك نتيجة ضغوطات نقص المعروض وزيادة الطلب على بعض السلع الغذائية خلال فترات الإغلاق الكلي والجزئي كما يشير المؤشر والذي تم حسابه في جانفي 2022 أن هناك ارتفاع يقدر بـ 1.1 % عن ما كان في ديسمبر 2021 ويعزى هذا الإرتفاع الجديد إلى الارتفاع القوي في المؤشرات الفرعية للزيوت النباتية ومنتجات الألبان(Fao.org, 2022) ، فيما تراجع الطلب

على المعادن والسلع المرتبطة بحركة النقل والطيران كالألمونيوم والنحاس والمطاط والبلاتين فيما ارتفعت أسعار الذهب .

3.3. تذبذب أسعار صرف العملات

أدت حالة عدم اليقين والخوف من المستقبل إلى زعزعة الثقة بالعملات بشكل عام وعملات الأسواق الناشئة بشكل خاص حيث انخفضت قيمتها السوقية أمام العملات الصعبة واضطرت السلطات النقدية لدعم عملتها بعد لجوء مواطنيها إلى شراء الذهب والعملات الصعبة وهو ما أدى الى سحب جزء من الرصيد النقدي الاحتياطي من العملات الصعبة والذهب لدى البنوك المركزية مما أدى إلى تذبذب في سعر صرفها (Al-Harash A.، 2020).

4.3. تأثير الجائحة على قطاع السياحة والنقل الجوي :

تكبدت شركات الطيران في مختلف أنحاء العالم خسائر فادحة بسبب وقف أغلب رحلات طيران وتظهر بيانات موقع(Flightradar24)أن حركة الطيران العالمي تراجعت بنسبة 50% بنهاية شهر مارس 2020مقارنة بمنتصف الشهر ذاته، وقد قدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي(أياتا)خسائر القطاع بنحو 113 مليار دولار في مطلع مارس2020 ،ونتيجة لتوقف حركة الطيران، وتراجع الإيرادات على هذا النحو، فقد تعرضت بعض شركات الطيران الصغرى للإفلاس بالفعل خلال الفترة الماضية، كشركة الطيران البريطانية" فلايبي"، وهي إحدى أكبر شركات الطيران الخاص في أوروبا، حيث أعلنت إفلاسها مطلع شهر مارس من سنة2020 (Salah، 2020، صفحة 11).

5.3. فقدان الوظائف

قدرت خسائر الوظائف في جميع أنحاء العالم حوالي 255 مليون وظيفة بدوام كامل بما يمثل انخفاضا بنسبة 8.8 %في ساعات العمل العالمية مقارنة بالمستويات المسجلة بنهاية عام 2019 استنادا إلى تقديرات منظمة العمل الدولية .

ويشير تقرير أجرته منظمة العمل الدولية في جويلية 2021 إلى أن أزمة سوق العمل الناجمة عن كوفيد-19 لم تنته بعد، ولن يكون نمو فرص العمل كافيا لتعويض ما لحق به من خسائر حتى عام 2023 على أقل تقدير. ويتوقع التقرير نفسه بأن فجوة فرص العمل الناجمة عن

الأزمة العالمية ستصل إلى 75 مليون فرصة في عام 2021 قبل أن تتراجع إلى 23 مليون فرصة عمل في عام 2022 (ILO.org، 2022)

6.3. التجارة الدولية

تأثرت حركة التجارة الدولية خلال عام 2020 بشكل كبير بالتطورات الناتجة عن وباء كوفيد-19، حيث تراجعت تدفقات التجارة الدولية بنسبة % 7.6 وفق تقديرات الأمم المتحدة، فيما تشير تقديرات البنك الدولي حسب تقرير صادر في نوفمبر 2021 أن تبلغ قيمة التجارة العالمية نحو 28 تريليون دولار أي بزيادة قدرها 23 % مقارنة مع 2020، لكن التوقعات لسنة 2022 لايزال يشوبها عدم اليقين وذلك إذا تم الاستشهاد بالنمو الذي كان أقل من التوقعات في الصين في الربع الثالث من عام 2021

7.3. طفرة إنتعاش التجارة الإلكترونية في ظل تفشي وباء كوفيد-19 :

في ظروف تدابير الحجر والإغلاق إزدادت الحاجة إلى التجارة الإلكترونية كحل بديل لتوفر الاحتياجات الضرورية من السلع الاستهلاكية والأغذية. ولذلك حققت أسهم شركات تجارة التجزئة ارتفاعات كبيرة في البورصات العالمية وتعتبر شركة(Amazon) الأمريكية من أهمها، فقد ارتفعت أسهم الشركة من 1,676 دولاراً في 12 مارس إلى 1,963 دولاراً في 30 مارس 2020، بمكاسب تبلغ 287 دولاراً للسهم الواحد، وبنسبة ارتفاع تبلغ 17 %نتيجة للطلب الكبير على خدماتها، كما أعلنت الشركة أيضاً عن تعيين موظفين جدد من أجل التمكن من تلبية طلبات الناس المتزايدة على خدماتها (Salah، 2020، صفحة 15)

4.الأثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري :

1.4. انتشار كوفيد-19 في الجزائر :

أعلن وزير الصحة الجزائري في 25 فبراير 2020 أول حالة إصابة بفيروس كوفيد -19 لموظف إيطالي من لومباردي، إحدى أكثر المناطق تضررًا في إيطاليا والذي وصل في 18 فبراير إلى قاعدة Menzel Ledjmet Est في ولاية ورقلة، لتتوالى الإصابات بعد ذلك الى باقي ولايات الوطن.

في 30 ديسمبر2020 أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة عن الحصول على جرعات من اللقاح الروسي Sputnik V286 وفي 13 يناير 2021 أعلنت الحكومة أيضًا عن طلب لقاح صيني.

الشكل رقم(02): تطور حالات covid-19 من شهر مارس الى مطلع2022

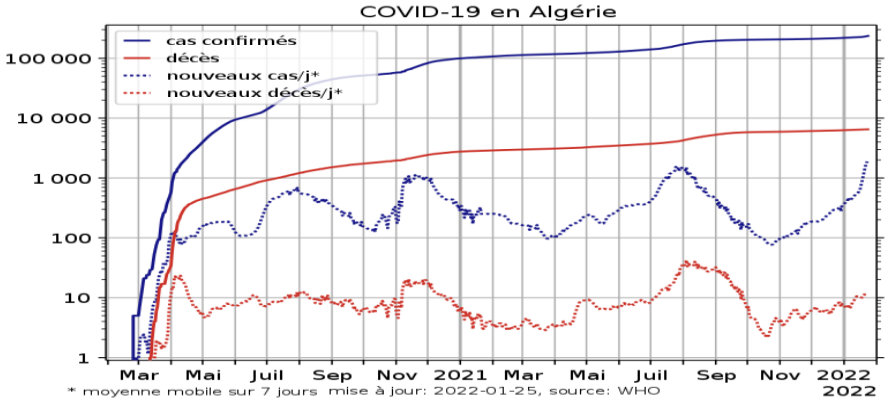

عدد الحالات (الزرقاء) وعدد الوفيات (الحمراء).

المصدر: (wikipedia، 2022)

تجدر الإشارة الى أنه اعتبارًا من 7 أغسطس 2021 ، وفقًا للأرقام الرسمية ما مجموعه 180350 مريضًا أو حالة مؤكدة ، وما مجموعه 4510 حالة وفاة.

2.4. النظام الصحي الجزائري :

صرح وزير الصحة في 22 مارس2020 ، أن القطاع الصحي في الجزائر يضم 82826 سريرًا على المستوى الوطني، منها 2500 مخصصة للتكفل بالمرضى على مستوى 64 قسم للأمراض المعدية و 247 قسم للأمراض الباطنية و 79 قسم للطب الرئوي و 100 قسم من التخصصات المختلفة و 24 قسم للإنعاش التي تحتوي على 460 سرير بالإضافة إلى 64 سيارة إسعاف طبية مجهزة بأجهزة التنفس الاصطناعي (wikipedia، 2022).

وقد اتخذت الحكومة الجزائرية إزاء التفشي السريع للوباء عدة اجراءات كتأجيل عطل جميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات، وغلق جميع المدارس والجامعات؛ وأغلب المرافق والأسواق، تعليق جميع الرحلات الجوية نحو الخارج والرحلات الجوية الداخلية ووقف النقل الداخلي...الخ.

3.4. تأثيرات الجائحة على مؤشرات الإقتصاد الوطني :

1.3.4. إنخفاض أسعار النفط :

يرتكز الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على المحروقات والاستثمارات العامة، تمثل الهيدروكربونات 98٪ من الصادرات و 19٪ من عائدات الضرائب و 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي. شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة 12٪ في عام 2020 حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يوميا في عام 2019 إلى 899 ألف برميل يوميا في أوائل عام 2020 أدت هذه العوامل إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.6٪.

الشكل رقم(03): تطورات إنتاج النفط بالجزائر – الوحدة مليون برميل يوميا –

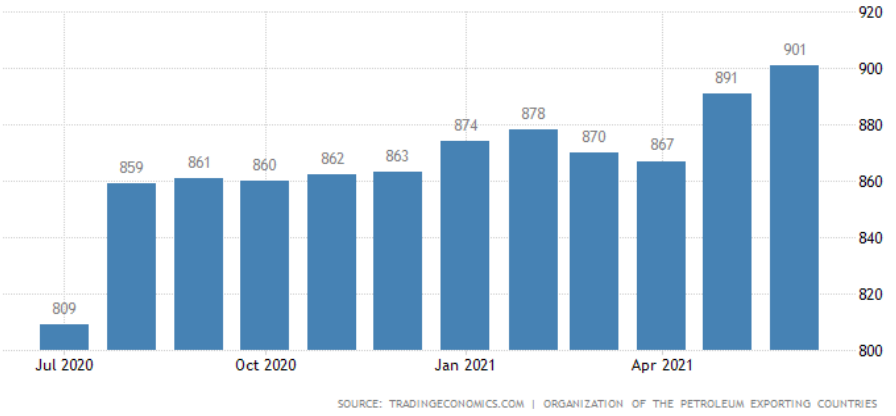

المصدر: (tradingeconomics.com، 2021)

وأظهر تقرير منظمة أوبك الصادر شهر ديسمبر 2021 أن إنتاج النفط لسنة 2021 كان أقل من مستويات ما قبل الوباء، لكنه أعلى من مستوى عام الوباء(2020)، وفي ظل إعلان شركة النفط والغاز الجزائرية في بداية عام 2021 عزمها زيادة مستويات الإنتاج النفطي عبر تطوير الحقول الحالية في إطار خطة تمتد على مدى خمس سنوات باستثمارات تقدر بنحو 40 مليار دولار وهو ما سوف يسهم في زيادة مستويات الإنتاج والمبيعات.

_ بالنسبة للغاز :

زادت الجزائر من صادراتها من الغاز بشكل كبير في السنوات الأخيرة ، لكنها قد لا تكون قادرة على الدخول في اتفاقيات جديدة لأن احتياطاتها أثبتت أنها غير كافية. وبالفعل تواجه

المالية العامة الجزائرية نظرة مستقبلية سلبية بسبب الانخفاض الحاد في صادرات الغاز والتي من المتوقع أن تنخفض من 45 مليار متر مكعب في عام 2020 إلى 26 مليار متر مكعب في عام 2025. وتسعى البلاد إلى إيجاد طرق لتقليل اعتمادها على الغاز لتوليد الكهرباء عن طريق الاستثمار في الطاقة الشمسية في أعقاب أزمة كوفيد -19 وتراجع عائدات النفط والغاز (the world bank، 2020).

2.3.4. بالنسبة لأسعار السلع ومعدلات التضخم:

ارتفع معدل التضخم بـ حوالي 2.42 ٪خلال عام 2020 مقارنة بالمستوى المُسجل خلال عام 2019 ، جاء ذلك كمحصله لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والاحذية، والأثاث والمفروشات، والنقل والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه، والصحة، والسكن. من الجدير بالذكر أن معدل التضخم خلال شهر يناير 2021 قد بلغ حوالي 3.86 ٪وهو في تزايد مستمر حسب الشكل الموضح أدناه.

الشكل رقم(03) : معدلات التضخم في الجزائر – النسبة المئوية –

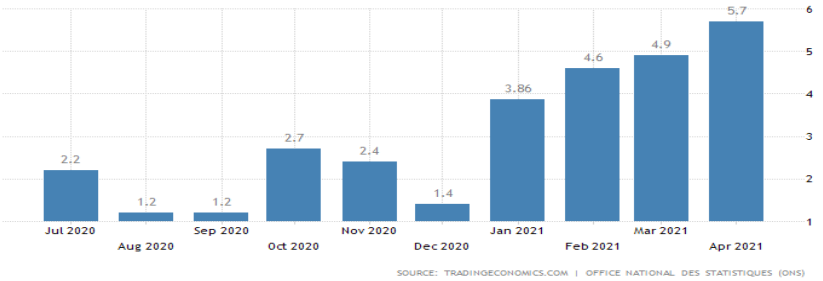

المصدر: (tradingeconomics.com، 2021)

وقد استمر المعدل في التزايد إلى أن وصل إلى 8.6 ٪ في أكتوبر 2021 حسب نفس المصدر، يأتي ذلك في ضوء التأثيرات الناتجة عن تذبذب الظروف المناخية وأثرها على الإنتاج الزراعي. وكذا أثر التغيرات في الأسعار العالمية للنفط، ومدى تذبذب أسعار صرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيستين في المعاملات التجارية للجزائر،كما كان نتيجة قيود الإستيراد التي شلت جهاز الإنتاج بأكمله، وقد سجل عرض النقود(حسب تقرير بنك الجزائر الصادر في ديسمبر 2021) إرتفاع بنسبة 12.79 ٪ في العشر الأوائل من عام 2021.

وحسب تصريحات محافظ الجزائر فإن التوقعات لعام 2022 تشير إلى 149.3 دينار جزائري للدولار عام 2022، و156.8 دينار جزائري للدولار عام 2023 و164.6 دينار جزائري للدولار عام 2024 بينما كان السعر في ديسمبر 2021 حوالي 138.8054 دينار للدولار الواحد. هذه المعطيات تستدعي تكاثف الجهود للنهوض بالإقتصاد الجزائري.

3.3.4. البطالة :

تشير الاحصائيات الى أن البطالة في الجزائر تعرف ارتفاعا منذ 2010 بنسب متفاوتة حسب ما يعبر عنه الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): معدلات البطالة في الجزائر(2010 -2020)

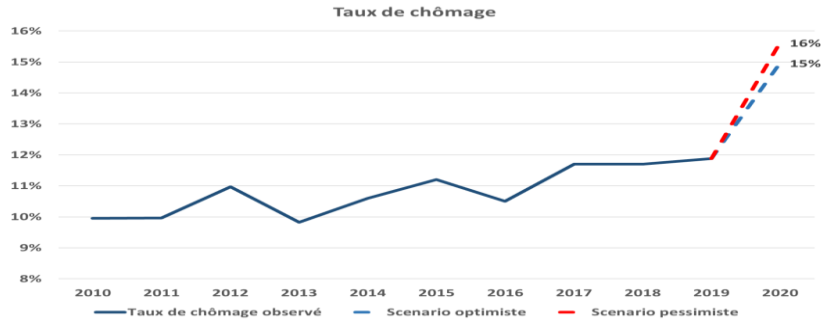

المصدر: nations uniesAnalyse rapide de l'impact socio-économique du COVID19 sur l'Algérie –Juin 2020 (united nations, 2020, p. 50)

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ معدل البطالة 14.1٪ من السكان عام 2020 مقارنة بعام 2019 بسبب أزمة كوفيد -19. وبحسبه فإن المعدل يقترب حاليا من 15 ٪ وهي الأعلى بين الشباب والنساء والخريجين بسبب عدم تطابق المهارات في سوق العمل. كما تم تسريح العمال في عدة قطاعات أغلبها من القطاعات الخاصة فقد تم تسريح العمال في قطاع البناء فقط أكثر من 150000 عامل خلال فترة الأزمة، وتجدر الإشارة إلى الاختلافات الكبيرة بين معدلات البطالة والظروف المعيشة في المدن والمناطق الريفية.

وفيما يلي جدول يبين أهم مؤشرات نمو الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2018-2022:

الجدول رقم(01): مؤشرات نمو الاقتصاد الجزائري

Indicateurs de croissance	*2018*	*2019*	*2020 (e)*	*2021 (e)*	*2022 (e)*
***PIB** (milliards USD)*	*173,76*	*169,27e*	*147,32*	*155,31*	*160,85*
***PIB** (croissance annuelle en %, prix constant)*	*1,4*	*0,8e*	*-5,5*	*3,2*	*2,6*
***PIB par habitant** (USD)*	*4*	*3e*	*3*	*3*	*3*
***Endettement de l'Etat** (en % du PIB)*	*38,2*	*46,3*	*57,2*	*66,6*	*74,7*
***Taux d'inflation** (%)*	*4,3*	*2,0*	*3,5*	*3,8*	*4,5*
Taux de chômage	*11,7*	*11,4*	*14,1*	*14,3*	*14,7*
***Balance des transactions courantes** (milliards USD)*	*-16,71*	*-17,11*	*-15,92*	*-25,80*	*-22,60*
***Balance des transactions courantes** (en % du PIB)*	*-9,6*	*-10,1*	*-10,8*	*-16,6*	*-14,1*

المصدر : (the world bank، 2020)

ما يلاحظ حول المؤشرات الموجودة بالجدول هو الأثر الكبير الذي خلفته جائحة كورونا على الإقتصاد الجزائري، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 173.76 مليار دولار سنة 2018 إلى 155.31 مليار دولار سنة 2021 وهو ما أثر على نصيب الفرد منه، كما شهدت نسبة الدين العام إرتفاعا مفرطا إذ بلغت 66.6 % سنة2021 مقارنة مع 38.2% سنة 2018 ويرجع ذلك إلى الإنكماش الإقتصادي الذي تشهده البلاد وإلى تراجع المداخيل بسبب هبوط أسعار النفط، كما ازداد عجز ميزان المعاملات الجارية بقيمة 9.09 مليار دولار سنة2021 مقارنة مع 2018، وحسب المحللين قد تضطر الجزائر التي دخلت في ركود خطير بسبب تفاقم الأزمة الصحية والانخفاض الحاد في أسعار النفط، وبعد تراجع احتياطاتها من النقد الأجنبي، وتراجع الإيرادات الضريبية(حسب صندوق النقد الدولي تراجعت بنسبة 21% سنة 2020 مقارنة مع2019) إلى اللجوء إلى الديون الخارجية.

ووفقا لصندوق النقد الدولي تحتاج الجزائر إلى برميل نفط يزيد عن 137 دولار في عام 2021(وهو ما لم يتحقق حسب المعطيات السابقة إذ لم يتجاوز 80 دولار للبرميل)، وأن يتجاوز 150 دولار للبرميل الواحد سنة 2022.

الشكل رقم(06): تطورات احتياط النقد الأجنبي في الجزائر(2018- 2020)

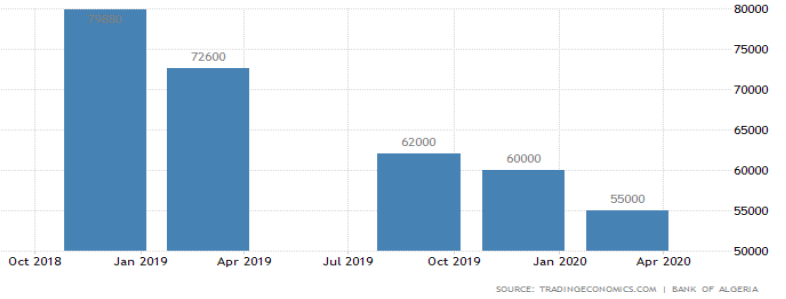

المصدر: الجزائر – احتياطيات النقد الأجنبي(tradingeconomics.com)

من الشكل نلاحظ تراجع احتياطي الصرف من حوالي 72600 مليون دولار مع بداية سنة 2019 الى 55000 مليون دولار فقط أفريل 2020 في أقل من 17 شهر، ليصل إلى 44724 مليون دولار نهاية سبتمبر 2021. وهذا ما يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري في مواجهة الصدمات الخارجية في ظل الأزمة الحالية وعدم التنويع الإقتصادي .

5.4.4. بالنسبة لقطاع النقل الجوي :

كان لزاما على النقل الجوي الجزائري التوقف للحد من انتشار المرض على غرار دول العالم. بعد إغلاق الحدود إثر انتشار فيروس كورونا مطلع العام 2020 تكبدت الخطوط الجوية الجزائرية "Air Algérie" خسائر قدرت بـ 320 مليون دولار ، ويتوقع أيضا أن يكون تعافي قطاع الطيران طويلا، نظرا للإحجام المتوقع عن السفر والزيادة المتوقعة في تكلفة تذاكر الطيران. وهذا يتطلب إعادة هيكلة سوق النقل الجوي في الجزائر. (BOUDEDJA al., 2020, pp. 21-22)

5.أهم الإصلاحات التي جاءت بها قوانين المالية لسنتي 2021 و 2022 في ظل تفشي وباء كوفيد-19:

1.5.قانون المالية 2021:

تضمن قانون المالية العامة لعام 2021 العديد من الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص وضمان الاستدامة المالية، و بناء اقتصاد قوي مُتنوع يرتكز على قطاعات متعددة وليس على قطاع واحد شملت من بينها:

- إصلاحات الإيرادات العامة

*تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي لزيادة الحصيلة الضريبية.(من خلال إعفاء المستثمرين الأجانب العاملين من إلزامية الشراكة مع طرف محلي باستثناء قطاعات استيراد المواد الأولية والبضائع الموجهة لإعادة البيع على حالها، ومنح مزايا ضريبية لحفز حاضنات الأعمال)

*تشجيع الشركات التي تقوم بتصدير السلع والخدمات وتوفير النقد الأجنبي إذ تنص المادة4 من قانون المالية على:تستفيد من اعفاء دائم عمليات تصدير السلع وتلك التي تتضمن الخدمات المدرة للعملة الصعبة، يمنح هذا الإعفاء تناسبيا مع رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. (Official Gazette، 2022، صفحة 04)

– إصلاحات الإنفاق العام

* حوكمة الميزانية (سياسة ترشيد النفقات).

* تأطير عملية – الاستيراد بُجملة من القوانين.

* الانتقال بطريقة سلسة من الدعم العام للأسعار والخدمات إلى الدعم المُوجه للفئات الهشة.

* خفض الانفاق على استيراد المواد الكمالية لمواجهة المصاريف الحكومية.

* وضع تدابير جمركية جديدة بهدف وضع حد لتهريب العملة للحفاظ على احتياطي الصرف.

* الاسراع في وتيرة رقمنة قطاع –التجارة والجمارك – لتأطير عملية الاستيراد بطريقة شفافة.

– إصلاحات إدارة الدين العام

* ايجاد مصادر تمويل بديلة للاقتصاد مثل اصدار الصكوك وتطوير سوق الأسهم والسندات بإعادة إحياء بورصة الجزائر وفق قواعد جديدة.(تشجيع الشركات على إدراج أسهمها في البورصة عبر إعفاء من ضريبة الشركات لمدة خمس سنوات)

* تطوير وتنشيط سوق السندات.

تضمن قانون المالية العامة زيادة في النفقات العامة بنسبة 10% لتسجل نحو 8113 مليار دينار جزائري، فيما قدرت الإيرادات بنحو 5413 مليار دينار تشكل من بينها الإيرادات النفطية نحو 43%. بذلك كان من المتوقع ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة إلى 2700 مليار دينار (نحو 13.5%من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021 مقابل عجز بلغ 2380 مليار دينار (13% من الناتج المحلي الإجمالي)للعجز المسجل عام 2020 (Arab Economic Outlook Report، April 2021، صفحة 56)

2.5.قانون المالية 2022(تحت شعار الدعم الإجتماعي وتشجيع الإستثمار):

✓ **الدعم الإجتماعي:**

وذلك بالمحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة بتخصيص 1942 مليار دينار وهو ما يقارب 17 مليار دولار كتحويلات اجتماعية لتغطية الدعم في مختلف المجالات.

- **فيما يخص دعم الأسر:**

سيبلغ دعم الأسر 7,597 مليار دينار جزائري بزيادة قدرها 8 % مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2021، ما يمثل 31٪ من إجمالي التحويلات، ومعلوم أن هذا الدعم يشمل بشكل أساسي دعم أسعار المواد الأكثر استهلاكا كالحبوب والحليب والسكر وزيت الطعام بمبلغ 5,315 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 53% من الدعم الموجه إلى الأسر و16% من إجمالي التحويلات.وقد تم استحداث جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة، إذ تنص المادة 188 من قانون المالية 2022معدلة على:"يوضع جهاز وطني للتعويضات النقدية لصالح الأسر المؤهلة"

(Official Gazette;2022)..

- **فيما يخص دعم المنتجات الأساسية والصحة والسكن:**

بالمقابل، فإن دعم المنتجات الأساسية يمثل نصيبا هاما بمبلغ يقدر بنحو 315 مليار دينار أو 16% من مجموع التحويلات الاجتماعية، بينما يخصص دعم قطاع السكن بـ247 مليار دينار مقابل 361 مليار دينار لدعم الصحة.(el_chorouk;2022)

ـ فيما يخص القضاء على البطالة:

في تصريح له للإذاعة الجزائرية، أعلن وزير المالية عن تخصيص في اطار قانون المالية 2022 اعتماد مالي قدره 91.8 مليار دينار للتكفل بـ152582 مستفيد لم يتم إدماجهم في 2021.

- **فيما يخص دعم وتشجيع الإستثمار:**

- سيتم إعفاء الأنشطة التي يمارسها الشباب أصحاب الأنشطة أو المشاريع المؤهلون للاستفادة من أنظمة دعم التشغيل التي تسيرها الوكالة الوطنية لدعم وتطوير المقاولاتية والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، من الضريبة على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات والرسم العقاري على

الملكيات المبنية وذلك لمدة ثلاث سنوات. وتصل مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات إلى عشر سنوات عندما تتواجد الأنشطة في منطقة الجنوب وتستفيد من مساعدة صندوق تسيير الاستثمار العمومي المسجلة بعنوان ميزانية الدولة وتطوير مناطق الجنوب والهضاب العليا.

- من جهة أخرى، تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات وكذا الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة أربع سنوات ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة مع سنة إضافية في حالة التجديد.
- حسب المادة 14 التي تنص على فرض الضريبة على الدخل الاجمالي لاصحاب النشاط الفلاحي. تم الرفع من الحد الأدنى لهذه المساحات لتطبيق الضريبة.
- عدلت أيضا المادة 90 بما يقتضي إعفاء أغذية المواشي والدواجن من الرسم على القيمة المضافة.
- أدرجت المادة 119 مكرر جديد تنص على اجراء يسمح بتطوير الصناعات الناشئة في الجزائر كإنتاج الزيت الخام، في حين حذفت المادة 149 المتعلقة بإعفاء المواد العضوية من الحقوق الجمركية.
- ومن أجل تشجيع التصدير خارج قطاع المحروقات، نص مشروع قانون المالية لسنة 2022 على إعفاء دائم في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي وأرباح الشركات للمداخيل الناتجة عن عمليات تصدير السلع والخدمات، فيما تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي المداخيل التي تم استخدامها خلال سنة تحقيقها في المساهمة في رأسمال شركات انتاج السلع والأشغال والخدمات وكذلك العمليات المدرة للعملة الصعبة.
- وفيما يتعلق بتشجيع الاستثمار المحلي، سيتم توزيع تخصيص قدره 58 مليار دينار لفائدة الصناديق الاستثمارية الولائية الـ 58 المكلفة بالمساهمة في رأسمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينشئها الشباب المقاول، ويمكن لصناديق الاستثمار التي استهلكت الموارد المخصصة لها بالكامل في المشاريع الاستثمارية المحلية الاستفادة من تجديد التخصيصات. (radioalgerie، 2022)

في ضوء ما سبق، فإن الحكومة تتوقع برسم مشروع قانون المالية 2022، تسجيل نسبة نمو بـ3.3% خاصة في ظل انتعاش قطاع المحروقات بنسبة 10.3% ، وهو ما يجعل المؤشرات المالية تذهب إلى توقع تحقيق نمو خارج المحروقات بـ3.7% ما بين 2022 و2024. الحكومة التي اعتمدت سعرا مرجعيا بـ45 دولارا للبرميل في إعداد ميزانيتها وعلى امتداد السنوات الثلاث، وسعر سوق بـ50 دولارا، تتوقع تحصيل عائدات للمحروقات بـ27.9 مليار دولار سنة 2022.

الخاتمة

بنهاية عام 2020 ، ومع توفر اللقاحات المضادة للفيروس ، انتعشت الآمال العالمية بالتعافي التدريجي للاقتصاد العالمي خلال عامي 2021 و 2022 ،رغم أن هذا التعافي يشوبه قدر كبير من عدم اليقين وتحيط به عدد من المخاطر لا سيما في ضوء المخاوف من احتمالات عدم القدرة على السيطرة على الوباء(كما نشهده حاليا بظهور سلالات جديدة من الفيروس)، أو نشوب أزمات مديونية عالمية تتأثر بها بشكل أكبر الدول النامية المصدرة للسلع الأساسية في ضوء تدهور شروط التبادل التجاري لديها. وبذلك يصعب تحديد وحصر مستوى آثار انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي فقد تضررت مختلف القطاعات .

بالنسبة للجزائر أثرت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطات الجزائرية على مختلف جوانب الإقتصاد الوطني المفتقر للتنويع واعتماده أساسا على قطاع المحروقات، كذلك كشفت الأزمة عن ثغرات وإختلالات لا بد من البحث عن حلول لها.

النتائج:

- هشاشة الإقتصاديات العالمية والمنظومات الصحية، وتكبدها خسائر ضخمة قبل تصديها لوباء كورونا.
- إزدياد معدلات الفقر في العالم ومعدلات البطالة.
- ضعف البنية التحتية الطبية بالجزائر وسوء تسيير المستشفيات وقلة الخبرة أدى إلى تدهور الأوضاع وإلى حصيلة وفيات جد مرتفعة.
- لا يزال التنويع الإقتصادي بالجزائر مسعى لم تتمكن من الوصول إليه، هذا ما ضاعف من تأثير الأزمة الصحية على الإقتصاد الجزائري الذي يبقى مربوط بتقلبات أسعار النفط العالمية.

التوصيات:

- ضرورة القضاء على الإقتصاد الموازي الذى ينخر الإقتصاد الوطني بـ40%من الناتج المحلي الخام ومحاولة إدخاله ضمن الدورة الإقتصادية .
- إنشاء صندوق تضامن على أساس دائم من أجل الاستنجاد به في حالة حدوث أزمات.
- الإستمرار في تحفيز الإستثمار سواء المحلي أو الأجنبي بمنح الإمتيازات الضريبية؛
- منح الأولوية للإنفاق على قطاع الصحة. وكذلك إضفاء اللامركزية على القطاع ، كما يعد تطوير وتدريب مهارات قطاع الصحة العامة أمرًا ضروريًا ، إضافة الى أن الاستشارات الطبية عن بعد أصبحت أمر ضروري لطب الغد؛
- الاستمرار في المساعدات الاجتماعية ، وتخفيض الفواتير والإعفاءات الضريبية لدعم النشاط الاقتصادي ؛
- تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك الحوكمة الإلكترونية ، والدفع الإلكتروني ، والخدمات المالية عالية الجودة، وتطوير التجارة الإلكترونية والعمل عن بعد هو الحل الأمثل في إدارة مثل هذه الأزمات من أجل استمرار الحياة اليومية .

قائمة المراجع:

1. Al-Harash, A. F. (2020). The Great Lockdown Crisis The Economic Effects of the Corona Virus Covid-19. *Journal of Management and Economics Research,*.
2. Al-Harash, N. F. (2020). The impact of the Corona pandemic on the indicators of the global economy. *Journal of International Economics and Globalization*.
3. Arab Economic Outlook Report, A. O. (April 2021). *Arab Monetary Fund.* Arab Emirates.
4. BOUDEDJA al., K. B. (2020). AFTER COVID-19: AN OPEN AND SUSTAINABLE ECONOMY IS THE ONLY POSSIBLE TO COVER THE IMPACT OF THE PANDEMIC. *The Cread Notebooks -Vol. 36 - No. 03 - 2020*.
5. el_chorouk. (2022, 02 06). *195-thousand-billion-to support-the-living-algerians-in-2022*. Récupéré sur https://www.echoroukonline.com/.
6. Fao.org. (2022, 02 03). *Food and Agriculture Organization of the United Nations*. Récupéré sur https://www.fao.org.

7. Gadal and others, Z. G. (2020). Estimating the effects of the Corona virus (Covid-19) on the Algerian economy using the general arithmetic balance model. *Researcher Magazine*.
8. ILO.org. (2022, 01 14). *International Labor Organization, World Employment and Social Prospects Report: Trends2021*. Récupéré sur https://www.ilo.org.
9. J.RefkSelmi, B. R. (2020). *Coronavirus Spreads and Bitcoin's 2020 Rally : IsThereaLink?* Récupéré sur https://hal.archives-ouvertes.fr.
10. kaci, s. (2020). THE EFFECT OF THE COVID-19 PANDEMIC ON ECONOMIC ACTIVITY IN ALGERIA. *Les Cahiers du Cread -Vol. 36 - n° 03 - 2020*.
11. Khaled MENNA, S. M. (2020). IS THE COVID-19 CRISIS STARTING A NEW ATTEMPT FOR ECONOMIC REFORMS IN ALGERIA? *The Cread Notebooks -Vol. 36 - No. 03 - 2020*.
12. Kuma, J. K. (2020). The global economy in the face of the Covid-19 pandemic. *HAL*.
13. Official Gazette, I. 1. (2022, 12 31). *Official Gazette of the Algerian Republic, Article 188*.
14. OPEC. (2021). . *"Monthly Oil Market Report", Mar.* Récupéré sur https://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm.
15. P.Kabaka, I. K. (2020). The international management of the COVID 19 coronavirus epidemic in 2020. Analysis of the socio-economic and legal consequences of an attack on global public health,. *HAL*.
16. radioalgerie. (2022, 02 06). *Draft Finance Law 2022: Several measures to stimulate investment*. Récupéré sur https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20211024/219435.html.
17. Salah, A. (2020). New features of the global economy in the "post-Corona" stage.
18. SNOUSSI, Z. (2020). THE ALGERIAN HEALTH SYSTEM FACING THE COVID-19 HEALTH CRISIS: WHAT LESSONS ABOUT ITS FAILURES? *the cread notebooks*.
19. the world bank, t. b. (2020). *ALGERIA: THE ECONOMIC CONTEXT*. Récupéré sur https://www.tradesolutions.bnpparibas.com/fr/explorer/algerie.

20. tradingeconomics.com. (2021). *https://ar.tradingeconomics.com/algeria/crude-oil-production*. Consulté le 2021
21. un, n. (2021, 11 30). *United nations*. Récupéré sur https://news.un.org.
22. UNCTAD. (2020). *United Nations Conference on Trade and Development/UNCTAD (2020), « Global trade impact of the coronavirus (COVID-19) epidemic », Trade and Development report update, 4 mars.*
23. united nations, n. (2020). *Rapid analysis of the socio-economic impact of COVID19 on Algeria – June 2020.*
24. wikipedia. (2022). *https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%A7%D8%A6%D8%AD%D8%A9_%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3_%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1#cite_note-:46-76*. Consulté le 08 01, 2021, sur The evolution of covid-19 cases from March to early 2022.